

عبد المالك سايح لـ "اليوم"

26.13 بالمائة من المخدرات توجه للاستهلاك المحلي خبراء يجذرون من تحول الجزائر إلى دولة إنتاج



عبور إلى منطقة استهلاك". من جهة أخرى، دعا عيسى قاسمي، مدير التعاون الدولي للديوان إلى "رفع المتابعات القضائية عن المستهلكين، كونهم "ضحايا" من المنصور القانوني، ويتوجب على الدولة العلاج ثم المتابعة القانونية حتى يتم التوصل إلى البارون الأصلي"، وبخصوص ماقد حجزته مصالح الجمارك والدرك الوطني مؤخرا في عين تموشنت، زيادة على توقيف نحو 20 بارونا للمخدرات في خمسة ولايات، قال قاسمي إن هناك عصابات منظمة بينهم أجانب، يعملون على خطط إرتيادية ومتناوية عبر مختلف نقاط البحث والتحرى حتى تتحاشى مراكز التوقيف المنتشرة عبر الحدود. وأشار إلى أن "المناطق التي أعلستنا بها مصالح الدرك والأمن الوطني ماهي إلى مناطق عبور، لا يستدعي وصفها بمناطق إنتاجية أو حتى إستهلاكية"، وأن الكميات الموجهة إلى دول أوروبية تقدر بـ 73,87 بالمائة في حين 26,13 بالمائة توجه للاستهلاك المحلي. وقال أيضا "أن جزء كبيرا من الإنتاج المغربي للقمب الهندي يمر عبر الموانئ الجزائرية الرئيسية باتجاه أوروبا".

في ذات السياق كان لـ "اليوم" لقاء مع خيرة مقدم، عضو الأمانة التنفيذية لمجموعة "بونبيدو" بستراسبورغ الفرنسية، حيث أشارت إلى ضرورة وجود أجنحة وطنية شاملة لمكافحة بارونات المخدرات، كما أكدت أنه من الواجب إختيار هوية الممول، سواء من حيث الدعم المالي أو الإختيار الأمثل للتقنيات والخبرة وفق آلتفيس الدولية، حيث يتم من خلال هذه الأجنحة معرفة كيفية جلب المهتمين بضرورة التصدي لشبج المخدرات وإيجاد الطرق العلاجية لإدمايتها. للإشارة، فإن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمايتها سوف ينظم ملتقى وطني ثاني شهر ماي المقبل بولاية وهران.

منير ركاب

دعا الخبيران الفرنسيان ميشال مونزال وأوليفن رومان، من مجموعة "بونبيدو" الفرنسية، عقب اللقاء الأول التكويني لفائدة الجمعيات في مجال إعداد المشاريع، إلى ضرورة التحسيس وتوسيع الخبرات عبر شبكة ميدنت" التي تنظم 47 دولة في إطار مكافحة المخدرات وإدمايتها، كما أكد أن الجزائر أصبحت دولة عبور واستهلاك.

اللقاء الذي دام ثلاثة أيام، بزرالدة، حضره مختصون وخبراء محليون وأجانب، وأشرفت عليه وزارة العدل بالشراكة الثنائية مع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات ومجموعة "بونبيدو" الفرنسية، تلقى خلاله إطرارات الجمعيات من أطباء ومختصين نفسانيين وإجتماعيين وقسطاع الأمن والدرك الوطني، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني، شروحات وأسعة حول إستراتيجية مشروع مكافحة إدمان المخدرات على المدى البعيد، وهذا من أجل رفع مستوى إطرارات الجمعيات المدنية التي تنشط عبر 48 ولاية، وتم من خلاله إختيار الطبقة الفعالة من أجل إعداد مشاريع وقائية، ومتابعتها وتنفيذها والقدرة على تقييمها - على حد قول المختصين - كي لا تسقى الجمعيات تعمل في عشوائية تامة بعيدة عن الأطر غير القانونية بخصوص المساهمة في الوقاية.

وعلى هامش اللقاء، أعرب مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمايتها عبد المالك سايح لـ "اليوم" عن "تخوفه من أن تصبح الجزائر دولة إنتاج بعدما وصفت بأنها دولة عبور واستهلاك".

وأضاف سايح، الذي دعا الجميع إلى إشراك الهيئات الفاعلة الأمنية منها والمدنية للقضاء على "غول المخدرات"، أن بارونات المخدرات لهم ارتباط وثيق بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولذلك يجب على الهيئات العليا في البلاد أن تكثف مجهوداتها لكبح تهريب "طاعون المخدرات" وذلك بدراسة قانون السوق الخاضع للعرض والطلب، مشيرا إلى إنشاء شبكة معلوماتية وطنية مماثلة "لشبكة ميدنت" المتكونة من 47 دولة في المجلس الأوروبي، تقوم أساسا على تكثيف الجهود قصد الوقاية من شبج المخدرات، بالخصوص بدول الجنوب كالجماهير، المغرب، تونس ولبنان، قصد نقل التجربة والتبادل الثنائي المشترك.

وأوضح هذا الأخير أن أنواع المخدرات الأكثر انتشارا في الجزائر هي "القمب الهندي"، مؤكدا على أهمية التجنّد الواسع على جميع المستويات خاصة بعد تحول الجزائر من منطقة